مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

لبنان ملتزم الميكانيزيم وإتفاقيّة الهدنة فهل تفعيلهما مدخل إستقرار دائم في الجنوب؟

بين مصير الميكانيزيم والتحديات الداخلية، تتوزع الاهتمامات الرسمية. واذا كان الملف الاول يتعلق بمجموعة عوامل، فان سير الدولة نحو قرار السيادة يدفعها الى مواجهة اي تحد محلي او خارجي

طرح تعثر اجتماعات الميكانيزيم اسئلة عن استمرار عملها، وما اذا كان سيصار الى تفعيلها. وفي الوقت نفسه، عادت الاصوات الداخلية تطالب بالعودة الى اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل باعتبارها اساسية للمحافظة على الامن والاستقرار.
"الامن العام" التقت استاذ القانون الدولي والدستوري العميد الدكتور رياض شيا.

■ بعدما حددت السفارة الاميركية مواعيد اجتماعات لجنة الميكانيزم، هل يعني ذلك ان هذه اللجنة باقية ومستمرة في مهامها؟
□ البيان الذي صدر عن السفارة الاميركية حدد مواعيد اجتماعات اللجنة للاشهر الثلاثة المقبلة بمعدل اجتماع كل شهر، وهذا يعني ان الميكانيزم ككيان لا تزال قائمة، لكن ما يجب السؤال عنه هل تملك آليتها دورا فعالا ام لا؟ اذا كان وجودها شكليا فقط، فتلك مشكلة. ما لاحظناه ان هذه اللجنة شبه مشلولة، وهذا يستدعي سؤالا عما اذا كان يجب المحافظة عليها، لا سيما وان دورها اساسي. هذا الدور يقوم على تنفيذ اتفاق وقف الاعمال العدائية في 27 تشرين الثاني من العام 2024. بموجب هذا الاتفاق، كلفت الميكانيزم الاشراف على وقف هذه الاعمال، مما يقود الى السؤال عما اذا كانت قد قامت بدورها كما يجب؟ للأسف، لم تقم بالدور المطلوب منها، لا سيما ما اوكله اليها اتفاق وقف الاعمال العدائية.

■ لماذا لم تقم بهذا الدور؟
□ الاتفاق في ذاته يتضمن اشكالية. لقد انجز الجانب اللبناني ما هو مطلوب منه في جنوب الليطاني ويسعى لاستكمال ذلك شمال الليطاني. ان عدم تطبيق اسرائيل لموجبات الاتفاق، ووقف اعتداءاتها المتواصلة والانسحاب الكامل من الجنوب يعود لسببين: الاول، رغبة في مواصلة الضغط على لبنان وصولا الى فرض اتفاق سلام. الثاني، يتمثل بمواصلة اسرائيل لعملياتها داخل لبنان باشكال متعددة، ويكرس عدم الانسحاب، هو نتيجة مباشرة لوجود رسالة جانبية مع الاتفاق بين الولايات المتحدة تمنحها حق ملاحقة اي عمل داخل لبنان امنيا. وهذا ما تنفذه اسرائيل اليوم تحت غطاء اميركي. في المرحلة الاولى من عمل الميكانيزم، كانت ترد شكاوى الى الجانب اللبناني لملاحقتها، وكان الجيش اللبناني يبادر فورا الى معالجتها بالاتفاق مع اليونيفيل، في حين ان اسرائيل لم تنفذ التزاماتها بالانسحاب اطلاقا.

■ هل ثمة اتفاق بين القوى الراعية لاتفاق وقف الاعمال العدائية لدور الميكانيزم ومهامها؟
□ ليس هناك من شروط او مهمات محددة أوكلت اليها، انما هناك نص عام لها يتضمن تكليفها بتنفيذ وقف الاعمال العدائية. وبالتالي لو كان يراد اعطاء دور فعال لها، كان يجب على الدول الراعية وضع نص محدد يفصل مهمات الميكانيزم وطرق التنفيذ. جرت محاولات عدة لتغيير الالية التي اقتصرت على الشق العسكري فقط، وضمت بالتالي ممثلين عسكريين من كل الدول المشاركة. وحصل ضغط لتطوير الالية واعطائها الطابع السياسي، وقبل لبنان ذلك من خلال تعيين السفير سيمون كرم. لكن اسرائيل لم تكتف بذلك، بل واصلت رفع مطالبها لاعطاء اللجنة مهمات ابعد من الشق العسكري. الا ان رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة رفضا المطالب الاسرائيلية التي تؤول الى مفاوضات سياسية مباشرة بين لبنان واسرائيل، والابقاء على المفاوضات ضمن اطار الميكانيزم. لا شك في ان هذا الامر هو احد اسباب شللها.

■ هل ان بقاءها يعد حاجة للبنان؟
□ الميكانيزم كلفت الاشراف على تنفيذ الاتفاق المتمثل بانسحاب اسرائيل من الجنوب، وهذا يشكل مصلحة مباشرة للبنان. ان اللجنة الحالية هي تطوير للجنة الثلاثية التي كانت موجودة تطبيقا للقرار 1701 والتي كانت تضم ممثلين عن لبنان واسرائيل واليونيفيل.

■ ماذا تبدل في اجتماعات الميكانيزم بعد انضمام السفير سيمون كرم؟ وهل تعتقد انه سينسحب بسبب رفع المطالب الاسرائيلية؟
□ ما وصلنا من معلومات يشير الى ان ممثل اسرائيل في الميكانيزم حاول استدراج لبنان الى امر أكبر بكثير من الشق العسكري، وهو الدخول في مفاوضات سياسية بين لبنان واسرائيل، وهذه مسالة كبيرة، علما ان السفير كرم ملتزم توجيهات الحكومة اللبنانية. اعتقد ان الوقت لم يحن لدخول لبنان واسرائيل في مفاوضات سياسية، لا سيما وان هناك موقفا رسميا من الحكومة اللبنانية لجهة الالتزام بالمبادرة العربية للسلام لجهة الارض في مقابل السلام. وبالتالي، فان لبنان ملتزم موقف الدول العربية الذي يشير الى ضرورة قيام دولة فلسطينية مقابل الاعتراف بإسرائيل، وهذا ما اعلن عنه رئيسا الجمهورية والحكومة. وعليه، قد يكون هناك ضغط مورس على لبنان ولا يزال يمارس في موضوع المفاوضات.

اما عن السفير كرم فهو يملك مقدرات شخصية وكفاءة وحكمة، وهو كأي مفاوض عليه ان يلتزم قرار دولته ويعمل وفق توجيهاتها. ان عدم سير لبنان، ممثلا بالسفير كرم، وفق السياق الذي كانت اسرائيل تسير بموجبه مع الولايات المتحدة الاميركية، اي عدم قبول لبنان بالمفاوضات المباشرة مع اسرائيل، ساهم في شل الميكانيزم.

> **الميكانيزم قائمة وانهيارها يعني انهيار الوضع الامني في الجنوب**

استاذ القانون الدولي والدستوري العميد الدكتور رياض شيا.

■ هل يمكن ان يؤدي شللها الى انهائها؟
□ هذا وارد. انهيارها يعني انهيار الوضع الامني في الجنوب. اذا كان لدى اسرائيل مخطط للقيام بعمل عسكري كبير، فلن يعود هناك حاجة الى الميكانيزم، بل نصبح في حاجة الى آلية ارفع من تلك القائمة حاليا، وهذا احد السيناريوهات المطروحة. عدم التزام اسرائيل القرارات الدولية هو تقليد دائم.

■ لماذا لا يتم العودة الى اتفاقية الهدنة؟ وماذا عن المحاولة الاسرائيلية الدائمة لالغائها؟
□ اتفاقية الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية لعام 1949 جاءت استجابة لقرار مجلس الامن رقم 62 تاريخ 16 تشرين الثاني 1948 في اعقاب الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى، والذي امر باعلان هدنة عامة تتضمن اقامة خط هدنة يمنع تجاوزه وانسحابا وتخفيضا للقوى المسلحة من جانبي هذا الخط ضمانا له. ادت الاتفاقية الى نظام فعال لمراقبة الامن في منطقة الحدود بين لبنان واسرائيل حتى اندلاع الحرب بين العرب واسرائيل في حزيران عام 1967. اذ اعلنت اسرائيل يومذاك تخليها عن الاتفاقية وعن النظام الذي انشأته تلك الاتفاقية الدولية، مخالفة في ذلك مبادئ القانون الدولي وقواعده المتعلقة بالتعامل بين الدول والالتزامات التي ترتبها الاتفاقيات الدولية. لكن الامم المتحدة ومجلس الامن لم يأبها لموقف اسرائيل من الاتفاقية واستمرا بالتمسك بها، معتبرين انها لا تزال اطارا قانونيا دوليا صالحا للحفاظ على الامن والسلم الاقليمي والدولي، بدليل صدور العديد من القرارات التي تدعو للتمسك باتفاقية الهدنة والعمل بموجبها، ومنها القرارات 425، 426، 1701، وغيرها. اما اهم اسباب ثبات الاتفاقية واستمرار صلاحيتها، رغم المدة الطويلة التي مضت منذ توقيعها، فهي انها تندرج ضمن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وقد حظيت بتصديق مجلس الامن. كما انها اسست هيئة دولية لمراقبة الهدنة لا تزال تعمل الى اليوم، علاوة على ان الاتفاقية جاءت من حيث نصوصها محايدة ووفرت للطرفين ضمانات امنية عدة. اما لماذا لا يتم العودة اليها، فان ذلك يرجع الى رفض اسرائيل العمل بموجبها رغم توقيعها عليها.

■ بما ان هذه الاتفاقية مهمة، ما هو المطلوب لتفعيلها؟
□ اولا، ان مسؤولية تفعيل الاتفاقية والعمل بموجبها يقعان على مجلس الامن الذي امر بتوقيعها كما ذكرنا اعلاه. فالدور المهم الذي انيط بها، كوسيلة للحفاظ على الامن والسلم الإقليمي، هو في صلب صلاحيات مجلس الامن. ان عدم التزام اسرائيل باتفاقية دولية وقعت عليها، والسكوت عن ذلك، يؤدي الى خلل في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ويعيد العالم الى شريعة الغاب، حيث تحكم القوة فقط.

■ ما هو دور لبنان في هذا المجال؟
□ نحن ملتزمون هذه الاتفاقية، وعندما بدأت اسرائيل بخرقها، حصل خرق ايضا من الجانب اللبناني. كان هناك عمل واحد ادعت اسرائيل انه كان من ابرز اسباب الغاء الاتفاقية هو اتفاق القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، اذ انه سمح بتواجد الفلسطينيين في جزء من الجنوب اللبناني. في عهد الرئيس امين الجميل، سارع مجلس النواب الى الغاء اتفاق القاهرة. في حرب العام 1975، كانت الدولة اللبنانية اول المتضررين، فضعف الدولة والحكومة كان له تأثيره على تواجد هذه الدولة في الجنوب مما سمح بظهور المنظمات، كما ان اسرائيل احتلت الجنوب حتى العام 2000، وقامت حركات مقاومة كحركة المقاومة الوطنية ◄

ثم المقاومة الاسلامية. وهنا صار الوضع خارج سيطرة الدولة، وصدرت قرارات دولية لاعادة استتباب الوضع بدءا من القرارين 425 و426 وصولا الى القرار 1701. الدولة بدأت اليوم استعادة هيبتها وسيادتها، رغم مواجهتها لصعوبات داخلية. اما منطقة الشرق الاوسط فتشهد تفاعلات كبرى، وبالتالي ما لم تمسك الدولة اللبنانية قرارها بيدها ويصبح لبنان موجودا كدولة كاملة الصلاحيات والسيادة ضمن سياق الشرق الاوسط، فان وضعنا سيكون صعبا. علينا ان نكون شركاء في القرارات التي سوف تتخذ للمنطقة، لا ان نكون متفرجين على تقرير مصيرنا في يد الآخرين. على الرغم من اعلان رئيس الجمهورية العماد جوزف عون حصرية السلاح في يد الدولة في خطاب القسم ومنح العالم كل الحق للبنان للسير في هذا القرار، لا يزال هناك تلكؤ داخلي، والرئيس عون كما رئيس الحكومة واركان الدولة افسحوا في المجال امام حصول توافق على هذا الموضوع. الا ان مبادرة حزب الله تجاه الدولة ليست بالقدر المطلوب، علما ان تطورات كثيرة سجلت في الخارج واصبح الحزب شبه معزول خارجيا، وقد يصل الى مرحلة يصبح فيها معزولا داخليا ايضا. اذن، كمكون لبناني، عليه ان يبادر فورا الى تسليم سلاحه واعطاء حق

> **علينا ان نكون شركاء في القرارات التي ستتخذ للمنطقة**

السيادة للدولة اللبنانية. وهذا ما يقودنا الى التأكيد على اهمية تطبيق اتفاقية الهدنة، اذ عندما تغدو الدولة اللبنانية صاحبة القرار والسيادة، والجيش اللبناني هو المسيطر على كل الاراضي اللبنانية، يصبح في الامكان العودة الى اتفاقية الهدنة لتنظيم العلاقة بين لبنان واسرائيل على الحدود. اما السلام الشامل والكامل مع اسرائيل فذلك مرتبط بمنطقة الشرق الاوسط، ولبنان ليس بعيدا عن السلام بل انه من الدعاة الدائمين له وهذا ما نحرص عليه، لكن لا يمكننا اتخاذ قرار مغاير لقرارات الدول العربية.

■ ما هي خلفية قرار انهاء دور اليونيفيل؟

□ انهاء دور اليونيفيل هو دعم لاسرائيل. الذرائع التي قدمت في هذا المجال كثيرة، فقيل ان فترة تواجدها في لبنان تعود الى زمن بعيد. كما انها استنفدت قدراتها، واضحت التكاليف مرتفعة الى جانب عدم مواصلة الولايات المتحدة الاميركية تقديم مساعدات مالية للأمم المتحدة. وقد مورست ضغوط على الامم المتحدة بفعل الاعباء المادية واللوجستية لليونيفيل. اما فعليا، فان خلفية انهاء دور اليونيفيل تعود الى مسعى اسرائيل لازالة وجودها، لأنها كانت تعتبره عائقا امامها لمراقبة ما تقوم به من اعتداءات.

■ من سيحل مكان هذه القوات؟

□ الجيش اللبناني متواجد في الجنوب، الا انه في حاجة الى قوة اجنبية لضمان منحه الغطاء الشرعي الدولي الذي امنته اليونيفيل. هناك دول اوروبية ابدت استعدادها للتواجد عسكريا في الجنوب الى جانب الجيش. ولكي تشكل هذه الدول غطاء امنيا الى الجنوب، يجب ان يسبق ذلك عمل سياسي مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة، لأن اسرائيل بطبيعة الحال لن ترحب بهذا الوجود.

■ هل هناك حاجة الى قرار دولي؟

□ اذا كان يراد تشكيل قوة دولية متواجدة الى جانب الجيش، فلا بد من ان يكون هناك قرار صادر عن الامم المتحدة، عندئذ يتوافر غطاء دولي قانوني لهذا الوجود.